تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر

– حالة بنك (AGB-Cpa)

Analysis Of banking Solidarity Indicators In Algeria The Case Of The Bank "Cpa / AGB"

عباس بوهريرة
جامعة غرداية، الجزائر
bouhoreira.abbas@univ-ghardaia.dz

عبد اللطيف مصيطفى
جامعة غرداية، الجزائر
amessaitfa@yahoo.fr

Received:07 Dec 2017 **Accepted: 20 Dec 2017** **Published: 31 Dec 2017**

ملخص :

تتناول هذه الورقة تحليلا لمؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري وبالاعتماد على مؤشرات ISF المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي وكذا نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كنماذج لكشف الصلابة المصرفية في عينة من البنوك، وذلك باستخدام بعض المؤشرات لكشف الأزمة المصرفية وتفادي حدوثها.

بالرغم أن القطاع المصرفي الجزائري يخضع للتقييم الأول ولا يعتمد النموذج الآخر إلا أنه يعطي صورة واضحة لما يجب أن يكون عليه وضع السلامة المصرفية في السوق الجزائري. وقد أفضت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصرفي الجزائري يعاني من مشكل تركيز في الأصول وأبرز عيانا وبوضوح مدى تدني معايير جودة الأصول المصرفية.

الكلمات المفتاحية: سلامة مصرفية، أزمة مصرفية، صلابة مصرفيةAGB ,Cpa ,CAMELS ,FMI.

تصنيف JEL: G21

Abstract:

This articale present bank safety indicatorss analysis in algerian bank that adopted by International Fund monetary, and american sample « CAMELS » to reveal bank's solidarity in some banks, using some indicators to reveal the crises and how to avoid it.

This sample is a great sample of bank safety in algerian market . as a conclusion, the algerian banking economy is facing an asset concentration problem, further more than this, the bank asset quality standards are decreasing.

Keywords:Bank security, banking crisis, Bank solidity, CAMELS, Cpa, AGB.
Jel codes : G21.

تمهيد :

يواجهه النظام المصرفي الجزائري مخاطر متعددة تهدد استقراره فبالإضافة إلى خصوصيته والمراحل التي مرّ بها خلال عقد ونصف من الزمن منذ 1988 وتدهور الاقتصاد وأزمة المديونية الخارجية والتي أثرت بشكل مباشر على أداء البنوك، حيث لم تسمح لها بلعب دورها الحقيقي في الوساطة المالية وفق الرّشادة الاقتصادية ومبدأ الربحية، السّيولة والأمان، والجزائر كالعديد من الدول في العالم استوحت من المعايير الدولية، نظم للرّقابة والإشراف على المصارف ومجموعة منال قواعد، تهدف إلى كشف المخاطر التي تهدد النَّشاط البنكي والعمل على سلامته واستقراره.

إن قياس الصلابة المصرفية تعدّ خطوة مهمة من أجل تلافي مشاكل القطاع المصرفي المتعددة والمتجددة، لرفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن الممارسات والمقاييس الدولية لإشراف مصرفي فعلي وفعال والترجمة في الواقع لتطورات الإطار المؤسساتي للإشراف المصرفي المنبثق من التدابير الجديدة للأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد

والقرض، والتنظيم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية ونظم الملاءة المصرفية التي جاءت بها التعليمة 14-01، واصل بنك الجزائر جهوده في مجال توطيد وتعزيز شروط ممارسة النَّشاط المصرفي وتدقيق آليات المراقبة واليقظة والإنذار لجعله على وجه الخصوص مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية، لاسيما متابعة وضع ومؤشرات صلابة المصارف، للمساهمة في التسيير المتناغم للنظام المصرفي الجزائري .

تحلل هذه الورقة أهم المؤشرات الاقتصادية الجزئية التي تعنى بسلامة البنوك، كما ستحاول توضيح صياغة وتسيير السياسة المصرفية المنتهجة في كشف السلامة ودورها الحاسم في رقابة الأداء المصرفي والإنذار المبكر بالأزمات.

أ- **الإشكالية**: يُعدّ موضوع السلامة في البُنوك التّجارية جوهر اهتمام الدّراسات الأكاديمية والمهنية في مجال اقتصاديات البنوك والنقود، تظهر أهميته في تفعيل مؤشرات كشف وإنذار بالأزمات المصرفية، وتتمحور حول وضعية البنوك الجزائرية اتجاه مبدأ السلامة والصلابة المصرفية بالاعتماد على المؤشرات الرائدة لتحليل السلامة والمتانة المصرفية عبر طرح التساؤل التالي:

ما هي وضعية مؤشرات السلامة في البنوك الجزائرية خلال فترة التعافي من الأزمة المالية ؟

1. مفهوم مؤشرات السلامة المصرفية:

1.1. النشاط المصرفي وتقييم الصلابة المصرفية (السلامة): لا يزال تحليل الاستقرار المصرفي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، ويدرك كل من يحاول التطرق لهذا الموضوع أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الصلابة المصرفية أو قياسها، فقد بدأ مؤخرا إعداد مؤشرات الإنذار لصناعة السياسات بالمشاكل المحتملة في الاقتصاد النقدي والحقيقي.

ولا عجب أن نجد الأطر الحالية للتأكد من الاستقرار المالي الدولي والتي تجمع بين الانضباط وفق شروط السوق الخاصة والرقابة الاحترازية على الصعيد الوطني- عاجزة عن متابعة وتيرة التحديث والعولمة في الأسواق المالية فقد شهد القطاع المالي توسعا تجاوزت وتيرته التوسع في القطاع الحقيقي، وكذا تغيرات عناصر الأصول المالية حيث تسهم الأصول النقدية حصصا متزايدة مما يعني زيادة اعتماد القاعدة النقدية على الديون للتمويل، وأخيرا مع انتشار التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والمنظومات المصرفية أصبح النظام المصرفي والمالي عموما أكثر استقلالا مما زاد من مخاطر العدوى اتجاه الأزمات، وأصبح أكثر تعقيدا من حيث الأدوات المالية المستثمرة فيه وكثرة الأنشطة وانتقال المخاطر. وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات العامة أدت إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة قدرة الأنظمة المالية على الصمود أمام التحديات، فقد غيرت كذلك من طبيعة المخاطر المالية وأحدثت موجات من عدم الاستقرار المالي في البنوك[1].

2.1. مفهوم السلامة المصرفية (الصلابة): أصبح الاستقرار المصرفي على مدى العقد الحالي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية. فهناك أكثر من اثني عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المصرفي وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه.

1.2.1 تعريف السلامة المصرفية (La sécurité bancaires):

- يكون النظام المصرفي والمالي صلبا مستقرا إذا ما أتسم بالإمكانيات تيسير كفاءة توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار،الاستثمار، الإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها...).
- وفق FMI تعد مؤشرات السلامة دليل للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد تنجر عنها في أسوء الأحوال فشلا للقطاع المصرفي[2].

- مؤشرات السلامة هي مؤشرات تدل على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والاقتصادية عموما. وهي تعمل كأداة إنذار المبكر (EWS) System D'alerte في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر[3].
- مما سبق يمكن نستنتج أن السلامة المصرفية هي جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات .

2.2.1 أهمية تقيم السلامة المصرفية[4]:

- تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية؛
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
- مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر النظم المصرفية للدول المختلفة؛
- تعمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها؛
- تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية؛

2. الأنظمة الرائدة لقياس السلامة المصرفية (الصلابة):

1.2 الأنظمة الاحترازية نموذجا لتلافي الصدمات المصرفية (مقررات لجنة بال 03): ركزت على شروط الأموال الخاصة في جميع الظروف لضمان الملاءة المالية للبنوك بشكل أفضل، فهذا يقوّي مَرونة البُنوك من خلال رفع نسبة الحد الأدنى من 08 % إلى 10.5 % وقد أُعلن عن الإصلاحات في 12 سبتمبر2010 ، وتُلزم البنوك بِتحصين أنفسها جيداً ضدَّ الأزمات المالية في المستقبل، وبالتّغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من المُمكن أن تتَعرض لها من دُون مُساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن وتهدف الإصلاحات المقترحة إلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي، وتتدرج أهم الإصلاحات التي أتت بها هذه المقررات في إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة ملاءة تقدر ب 10.5%[5].تحدد في الجزائر حسب التعليمة 14-01 لبنك الجزائر بنسبة 09%[6]، وكذا معامل سيولة على المدى القصير "LCR" التي تطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، وتُعرف بنسبة تغطية السيولة، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً. وكذا معامل سيولة للمدى الطويل"NSFR" وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%[7].

بالإضافة إلى هذا أدرجت لجنة بازل III معيارا جديدا وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى[8]، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

2.2 نموذج التنقيط (Z.score): من بين الطرق الإحصائية المستعملة كثيرا في مجال تقدير الوضعية المالية خصوصا في الدول المتطورة نجد"طريقة التنقيط" التي تعرف بأنها طريقة إحصائية تعطي المؤسسات نقطة أو علامة خاصة به تعبر عن درجة ملاءته المالية[9]. وهي دالة تخطيطية لمجموعة من المتغيرات ولإعدادها يجب دراسة عينة من المؤسسات تؤخذ من المجتمع الأصلي، وتنقسم هذه العينة إلى مؤسسات سليمة وأخرى عاجزة.

1.2.2 نموذج التنقيط لبنك فرنسا"Banque de France": وضعت مركزية الميزانيات لبنك فرنسا نظاما متكاملا لاكتشاف عجز المؤسسات، والذي يرتكز على الجهاز الإحصائي الأكثر تطورا في مجال التنقيط[10]، العينة المستعملة تتضمن ثلاثة أصناف من المؤسسات المتابعة خلال فترة 1972-1980 **(**مؤسسات عاجزة، مؤسسات عادية، ومؤسسات حدية (حساسة)، دالة التنقيط المقترحة من بنك فرنسا تعتبر معقدة، وتقترح 3 نقاط **(Y2 - Y1 - Z)**، الطريقة المقترحة وضعت في سنة 1985 حيث بسطت إلى دالة تنقيط تحسب انطلاقا من 8 نسب والمعاملات

$$100Z = -85.544 - 1.255_{R1} + 2.003_{R2} - 0.824_{R3} + 5.221_{R4} - 0.689_{R5} - 1.164_{R6} + 0.706_{R7} + 1.408_{R8}$$

و تسمح بتصنيف المؤسسات بحيث أنه عندما تكون (Z > 0.125) المؤسسة في حالة جيدة، (Z < -0.25) المؤسسة في حالة خطيرة، (-0.125> Z > 0.25) منطقة عدم اليقين (مراقبة المؤسسة)، بحيث معاملات الدالة z

=R1	المصاريف المالية ÷ النتيجة الاقتصادية الإجمالية.	=R5	ديون تجارية (ديون المخزونات والديون المالية) ÷ مشتريات.
=R2	الأموال الدائمة ÷ الأموال المستثمرة.	=R6	القيمة مضافة (t)- القيمة مضافة (t-1) ÷ ق.مضافة t-1
=R3	قدرة التمويل الذاتي ÷ مجموع الديون.	=R7	نسبة ديون الزبائن.
=R4	النتيجة الاقتصادية الإجمالية ÷ رقم الأعمال HT.	=R8	الاستثمارات المادية ÷القيمة المضافة .

هي:

2.2.2 نموذج ألتمان Altman : طور ألتمان نموذجه مستخدما النِّسب المالية ومعتمدا على التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات واستطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات الفاشلة، وقد ثبت هذا الأسلوب الذي استخدمه سنة 1968 فاعليته في تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقا لأنماط الاستثمار وكذا في تقييم السّندات المتداولة في سوق الأوراق المالية[11]. ويتكون هذا النموذج من أربع نسب مالية مجتمعة واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره لـ 30 نسبة مالية، والنّموذج كان في الصياغة التالية [12]:

وتسمح بتصنيف المؤسسات بحيث عندما تكون**(**Z < 2.9**)** المؤسسة في حالة جيدة، (Z > 1.23) المؤسسة في حالة حرجة، (2.9 > Z > 1.23) منطقة الرمادية وتسمى منطقة الشك بحيث تكون معاملات الدالة z على الشكل التالي:

$$Z = 6.5\ X_1 + 3.26\ X_2 + 1.05\ X_3 + 6.72\ X_4$$

X1=	صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول	X3=	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب ÷ إجمالي الأصول
X2=	الأرباح المحتجزة المتراكمة ÷ إجمالي الأصول	X4=	القيمة الدفترية للدين ÷ إجمالي الخصوم

3.2. نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) : اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات Supervisory Bank Patting System، و هو نظام موحد تم تطبيقه منذ1980 [13]، وهو يستند إى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام "CAMEL"، ويقوم على"معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في البنك، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـ " CAMELS"[14]. وهو يعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية،كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية. ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التّفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، وهي:

- **كفاية رأس المال (Adéquation du capital):** تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، وتعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر.
- **جودة الأصول (Assets Quality):** تعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، فحيازة أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل للسّيولة .
- **الإدارة (Manegment):** يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال (فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية، والالتزام بتشريعات البنك المركزي السّارية المفعول).
- **الرّبحية (Earnings):** تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية.
- **السّيولة (liquidité)**: عنصر السّيولة يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، ذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي: (حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية، مدى تقلب الودائع والطلب على القروض...الخ).
- **حساسية مخاطر السّوق (Sensitivity Of Market Risk):** في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركّيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية البنك للتوقعات المختلفة في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر.

4.2 **النّسب المالية أداة لقياس الصلابة في البنوك (معدة من قبل FMI):** تُعتَبر النّسب المالية من أقوى التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية البنك، وتعد محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر القوائم المالية، فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل لفهم أفضل لظروف الشركة، أهم هذه النسب هي: (الربحية، السّيولة، الأمان،)[15]، يضاف إليها نسب رأس المال، نذكر أهمها التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في تحليل القطاع المصرفي[16]، المؤشّرات التي تَسمح بالإشراف وقياس الصّلابة المصرفية في قائمة ضمت 24 مؤشرًا مقسّمة لثلاث أصناف مؤشرات حقوق المساهمين، مؤشرات تتعلق بالأصول ومؤشّرات النَّشاط الأساسي للبنوك تم إدراجها في الجدول أدناه:

جدول رقم(01): مؤشرات المالية المعتمدة من FMI لقياس الصلابة المصرفية

المؤشر	البيـــــــان	
مؤشرات حقوق المُساهمين	1. رأسمال الأساسي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر.	6. المخاطر العامة البنكية ÷ الأموال الخاصة.
	2. الأموال الخاصة القاعدية ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر.	7. صافي العملات الأجنبية ÷ الأموال الخاصة القاعدية.
	3. الأموال الخاصة ÷ مجموع الأصول.	8. صافي الأصول والمشتقات المالية المطلوبة ÷ الأموال الخاصة.
	4. مخصصات القروض المتعثرة ÷ الأموال الخاصة القاعدية.	
	5. صافي الدخل ÷ متوسط حقوق المساهمين القاعدية.	9. الأصول في شكل مشتقّات مالية ÷ الأموال الخاصة.
مؤشرات تتعلق بالأصول	10.الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول.	15. القروض العقارية ÷ مجموع القروض.
	11.الأصول السائلة ÷ الديون طويلة الأجل.	16. التوزيع القطاعي للقروض ÷ مجموع القروض
	12.عوائد الأصول (إيرادات الصافية ÷ متوسط قيمة الأصول).	17. القروض العقارية التجارية ÷ مجموع القروض.
	13.الودائع ÷ القروض (عدا المتداولة في السوق بين البنوك).	18. التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض .
	14.القروض المتعثرة ÷ مجموع القروض.	19. القروض المقومة بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض.
		20. الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض.
ثالثاً الأساسي	21.هامش الفائدة ÷ النَّاتج البنكي الإجمالي.	23. الأعباء الخاصة ÷ أعباء باستثناء الفوائد.
	22.أعباء باستثناء الفوائد ÷ الناتج البنكي الإجمالي.	24. إيرادات الناتجة عن الخدمات ÷ مجموع الإيرادات.

Source: Indicateurs de Solidité Financière, guide D'établissement 2006, p 76.

3. أنظمة السلامة المصرفية المعتمدة من طرف بنك الجزائر:

1.3 الأنظمة الاحترازية الجزائرية:

1.1.3 رأس المال الأدنى النظام 08-04: قاعدة تحديد حد أدنى لرأس مال البنوك من أوّل القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، ومن خلالها يُلزم المشرع، البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس النَّشاط المصرفي بتحديد التقيد بمبلغ 10 مليار دينار جزائري[17]، ومبلغ ثلاث مليار وخمسمائة مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر(03-11) [18]، دون أن يقل هذا المبلغ عن % 50 من حجم الأموال الخاصة، هذا وقد أستثنى المشرع الجزائري شركات التأمين وإعادة التأمين.

2.3 نموذج التقييم المصرفي الجزائري (SYNOBA): تبعا للإجراءات المتخذة خلال السنوات الأخيرة بهدف تعزيز وتطوير وظيفة الرّقابة المصرفية بهدف مقاربة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي تنص عليها لجنة بازل، عمِل بنك الجزائر على مواصلة جهود عصرنة الأدوات الخاصة بمراقبة القطاع المصرفي، فقد تمحورت أعمال تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التِّقنية للبنك الدولي حول تطوير نظام متكامل لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وذلك باستخدام منهجية طوّرها صندوق النقد الدولي، بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي والخزينة الأمريكية، ترتكز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي،يندرج هذا المشروع المسمى" SYNOBA"في إطار مواصلة إقامة نظام التَّنقيط المصرفي الجزائري والذي شُرع فيه في سنة 2012.

3.3 **برامج تقييم القطاع المالي (FSPE):** على المستوى الاحترازي الجزئي تميزت سنة 2013 بتقييم الجهاز الوطني للإشراف المصرفي من قبل تقييم مشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي FSPE [19]، ويتكون فريق تقييم القطاع المالي من FMI، BIS، خبراء بنك فرنسا، خبراء البنك الوطني البلجيكي، بالاضافة إلى خبراء مستقلين، وفي الجانب الجزائري يتكون من بنك الجزائر ووزارة المالية، لجنة COSOB والوكالات الأخرى، كما تضم ممثلي البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك شركات التأمين والوسطاء، وممثلي القطاع الخاص في الجزائر. هذا البرنامج بدأ في سبتمبر 2013. تم الانتهاء منه في 9 جانفي 2014.

وقد أفضت البعثة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها أنه يظهر تحليل الاستقرار الضعف في النظام المالي اتجاه الصدمات، وأن التحدي الذي يواجه الجزائر هو تطوير النظام المالي وتنمية القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي من خلال اتخاذ خطوات لتسهيل التعميق المالي، وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد، بالإضافة لعدم وجود تنويع في الاقتصاد مما قد يسبب العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري باعتبار الصادرات غير النفطية تمثل 02٪ فقط من إجمالي الصادرات [20]، هذا وذكر أيضا أن الحكومة تواصل لعب أدوار متناقضة فيما يتعلق بالبنوك العمومية وبالتالي إضعاف دور الوساطة المصرفية .

4.3 برامج اختبار الضغط- الإجهاد المالي (TEST STRES): تقوم البنوك بهذه البرامج لتحديد مدى قدرتها على تحمل الظروف الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل وينبغي أن تكون متلائمة مع ظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة، وكذلك مع نقاط الحساسية الخاصة بكل مصرف، ومن شأن هذه الاختبارات تحذير المصرف من النتائج السلبية التي قد تنجم عن المخاطر المتنوعة والمتعددة التي قد يتعرض لها، وتوفير المؤشرات حول مقدار رأس المال الواجب تخصيصه لاستيعاب الخسائر والصدمات التي قد تحدث نتيجة لهذه المخاطر [21].

أجريت في الجزائر سلسلة من اختبارات الضغط لتقييم حساسية القطاع المصرفي، واستخدمت اختبارات الحساسية لدراسة نقاط الضعف، بدلا من اختبارات الملاءة في سيناريو الاقتصاد الكلي. واشتملت العملية على تحليل (DON - TOP) من 20 بنكا واختبار (Bottom-up) التي تناولت ستة بنوك العمومية، السيناريوهات أعدت على افتراض

وجود أزمة نفط عالمية، وهو التباطؤ لفترة طويلة من الاقتصاد واستخدام أحدث التوقعات المتاحة للتوقعات الاقتصادية العالمية لـ FMI، [22].وقد أشارت اختبارات الضغط إلى أن النظام يعاني من تركيز في الائتمان وعلى الأخص القروض هي المخاطر الرئيسية، والبنوك العمومية هي الأكثر عرضة للخطر، ومع ذلك فإن هامش المناورة الخارجية والمالية الجزائر كبيرة وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة، وتبين أن الدولة قادرة ومستعدة لدعم البنوك.

جدول رقم (02): سيناريوهات اختبارات الضغط والإجهاد لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري

	عدد البنوك / ROE		نوع البنك		احتياجات إعادة الرسملة[1]	
	<0	**0-8%**	**الخاصة**	**العمومية**	**المجموع**	**مليار دج**	**PIB.H. crbr%**
أ. المرجعية - قبل الصدمة	0	1	17.2	31.9	19.5	...	....
ب. اختبارات الضغط - عامل واحد							
مخاطر الائتمان:[2]	0	3	11.9	27.6	14.5	55	0.5
- مجموع القروض عاملة.							
- القروض المتعثرة القطاعات الرئيسية الثلاثة[3] .	0	2	15.2	28.9	17.4	23	0.2
- القروض العاملة للقطاع العمومي.	0	2	13.9	31.2	16.8	14	0.1
- القروض العاملة للقطاع الخاص.	0	2	15.4	27.8	17.3	16	0.1
مخاطر التركيز:							
- فشل أكبر مقترض.	4	1	-16.9	24.8	-8.5	936	8.7
- فشل أكبر ثلاثة مقترضين.	6	2	-34.9	16.5	24.2-	1266	11.8
مخاطر الصرف:	0	1	17.4	32.0	19.7	1.4	0
- انخفاض قيمة الدينار بـ 40٪ مقابل جميع العملات.	0	1	16.9	31.7	19.3	0.1	0
- انخفاض قيمة الدينار بـ 40٪ مقابل جميع العملات.							
مخاطر سعر الفائدة:	0	0	18.2	.....	.....	0	0
- حركة موازية لصعود منحنى 200 نقطة عن سنة الأساس.	0	0	19.2	.....	.....	0	0
- حركة موازية لصعود منحنى 400 نقطة عن سنة الأساس.							
ج. اختبارات الضغط - عوامل متعددة.	3	0	8.7	27.6	11.8	137	1.3
- السيناريو 01.[4]	0	3	14.2	31.7	17.1	18	0.2
- السيناريو 02.[5]							

1) تحتاج إعادة الرسملة لاستعادة نسبة رأس المال إلى 8٪.

2) ويفترض السيناريو مخاطر الائتمان بزيادة قدرها 10 نقطة مئوية من نسبة القروض غير العاملة منها.

3) المناطق التجارية الرئيسية الثلاثة هي التصنيع والبناء والتجارة.

4) يشمل بزيادة 10 نقطة مئوية في نسب القروض المتعثرة، وانخفاض قيمة 10٪ من سعر صرف الدينار مقابل جميع العملات وارتفاع أسعار الفائدة 200 نقطة أساس.

5) يتضمن أزمة النفط مع انخفاض أسعار النفط 25 دولارا، وتدهور 10٪ من القروض النفط والغاز، وانخفاض قيمة الدينار بنسبة 10٪ مقابل اليورو وارتفاع في أسعار الفائدة (200 نقطة الأساسية).

Source : Fonds monétaire international, Op-Cite ,p 20.

4. تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري:

قصد التكفل بمهمة استقرار القطاع المصرفي، لاسيما من خلال السياسة الاحترازية الكلية، تم تنصيب لجنة الاستقرار المالي على مستوى بنك الجزائر، أسست هذه اللجنة على مستوى عال في سنة 2009 ، يترأسها المحافظ وتتكون من نواب المحافظ الثلاثة ومن أربعة مدراء عامين للمديريات المعنية بإشكالية استقرار وصلابة النظام المصرفي تتولى لجنة الاستقرار المالي القيام بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية للمصارف، أساسا من خلال المؤشرات

المسماة "المؤشرات الدنيا"الإحدى عشرة التي أقامها صندوق النقد الدولي والتي يصرح بها بنك الجزائر لهذه المؤسسة المالية متعددة الأطراف كما هو الشأن بالنسبة لكل الدول الأعضاء الأخرى، وكذا دراسة تقارير تقييم استقرار القطاع المصرفي التي يعدها بنك الجزائر منذ سنة 2009، والتقييم بصفة دوريةل صلابة القطاع المصرفي، لاسيما من خلال اختبارات الصلابة التي طورت منذ سنة 2007 ، والتي تمكن لنتائجها أن تكشف مسبقا مخاطر هشاشة القطاع المصرفي، وبغية تطوير نموذج أكثر فعالية لاختبارات الصلابة، طلب بنك الجزائر المساعدة التقنية من البنك الدولي . وقد دخل النموذج الجديد مرحلة التجريب كما ذكرنا سابقا، التحليل أدناه يوضح وضعية مؤشرات الصلابة لمجل القطاع المصرفي خلال سنوات (2010 - 2014) بالاعتماد على مؤشرات صندوق النقد الدولي، وكذا نموذج التقييم المصرفي الأمريكي لعينة ضمت بنكين أحدهما عمومي و الآخر خاص من أجل إعطاء صورة واضحة على الأداء بينها[23].

1.4 **مجتمع الدراسة:** يتَكون مجتمع دِراستنا من المؤسسات المالية في السّوق المصرفي الجزائري المكوّن من 29 مؤسسة مالية تتوزع على20 بنكا و09 مؤسسات مالية، من بينها 05 متخصصة في الإيجار المالي[24]، وهذا في فترة 04 سنوات تمتد من (2010 – 2013)، لصعوبة دراسة القطاع كاملا تم اختيار بنكين وهما بنك القرض الشعبي الجزائري وهو بنك عمومي (Cpa)، له 15 مجموعة تتوزع على كل أنحاء الوطن بمجموع 139 وكالة، وبنك خليج الجزائر(AGB) وهو بنك خاص وهو يتبع المجموعة المالية الكبرى KIPCO الكويتية يضم حاليا 36 وكالة.

الشكل رقم (01): يوضح نصيب البنوك محل الدّراسة من مجمل القطاع المصرفي الجزائري

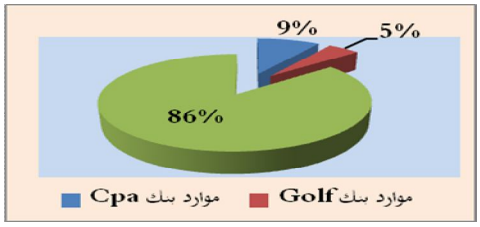

– **المصدر:** تم الاعداد بناء على:.Banque Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel-(juin 2008, N 03), (juin 2013, N 08)

2.4 التقييم باعتماد مؤشرات الصلابة لـــ (FMI): مِن أجل إعداد دراسة تطبيقية ميدانية مُناسبة لموضوع البحث حاولنا تحرِّي صِحة المعلومات سواء من ناحية الجَمع أو من ناحية حساب المؤشرات، لِذا اعتمدنا على المُعطيات من مَصادر قريبة تمثلت في تقارير البنوك وتقرير بنك الجزائر وحتى بعض نشرات صندوق النَّقد الدولي الشكل أدناه هو ترجمة إحصائية فعلية للمؤشرات المسماة "المؤشرات الدنيا" الإحدى عشر تغطي فترة 2010-2014.

الشكل رقم (02): المؤشرات الدنيا 11 القطاع المصرفي الجزائري 2010 - 2014

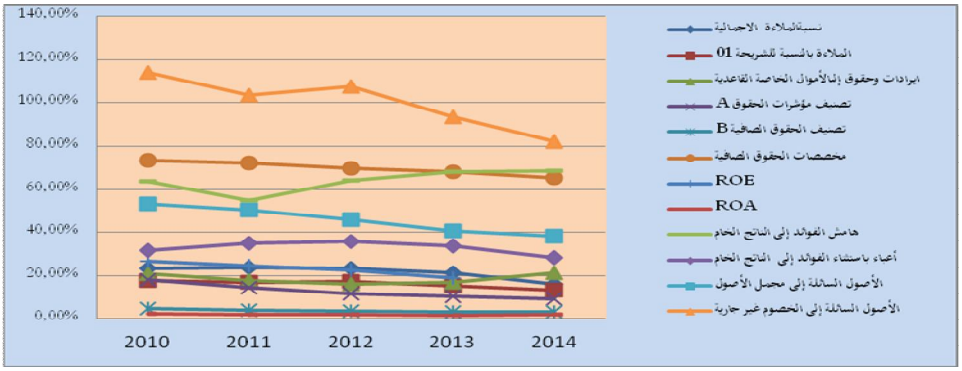

Source : Prepare par le chercheur en Reposer SurBanque DaAlgérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2014, p 163.

يتميز هيكل القطاع المصرفي بهيمنة البنوك العمومية بشبكة تغطي كل الولايات بواقع 86.6%، بالرغم من تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة والتي في ترقية المنافسة سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن، ومن ناحية الكثافة المصرفية مجموع شبابيك وكالات المصارف والمؤسسات المالية بلغ 1499 شباك سنة 2013 وتنام ليصل إلى 1525 شباك، وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل 25600 نسمة سنة 2014 مقابل 25500 نسمة في 2013[25].

تعد مؤشرات صلابة النظام المصرفي معتبرة بالرغم من أن بعض المؤشرات قد عززت من قبل بنك الجزائر أهمها رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الذي طبق بالتعليمة (08-04) فقد بلغت نسب الملاءة الإجمالية للمصارف مستوى مرتفعا في سنة 2010 بنسبة 23.67%، تحسن نوعيا في السنة الموالية ليسجل 23.77%، ولكنه سرعان ما تدهور مع باقي سنوات الدراسة ليسجل أدنى مستوى له سنة 2014 بواقع 16.02% إلا أنه يبقى جيد كونه أعلى بكثير مما هو منصوص عليه في الاتفاقية الدولية. حيث تُقدر النسبة الأولى التي تخص الأموال الخاصة القاعدية بأكثر من 15,1٪ وتقدر النسبة الثانية التي تخص الأموال الخاصة القانونية بأكثر من 21 ٪، أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير المُوصى بها في إطار بازل، بالنسبة لمؤشر الإيرادات والحقوق إلى الأموال الخاصة القاعدية فقد سجل نسبة متوسطة على العموم سنة 2010 بمعامل 21.06%، وتدهور نوعيا سنة 2012 إلى دون 20%، لكنه سرعان ما نشط في السنة الأخيرة للدراسة 2014 بواقع 21.35%، إلا أنه يبقى متوسطا على العموم بالرغم من أن المؤشر لا يؤثر على البنوك العمومية على خلاف الخاصة منها.

بالنسبة لمؤشرات الحقوق والحقوق الصافية الأولى التي تعني مجمل النشاط فقد تجاوزت 10% خلال سنوات الدراسة بينما الصافية منها إلى ما دون 05% وتترجم بأن البنوك تتحكم في نصف عوائده اتجاه الطرف المقابل وهو مؤشر ينذر باحتمالية وقوع البنوك التي تتمتع بنفس النسبة في احتمال عدم استرجاع حقوقها خاصة القروض 50%، هذا ما جعل البنوك تخصص مؤونات واحتياطات (مخصصات الحقوق الصافية) تجاوزت 70% سنة 2010، و65.22% في السنة الأخيرة وهو تصرف حكيم إلا أنه يحد من قدرات البنوك في رفع أداءها كما أنه مؤشر يدل على عدم تنويع محفظة الأصول البنكية. أما بالنسبة لمؤشر مردودية الأموال الخاصة (ROE) قدر بـ 26.70 ٪ في 2010 تدهور تدريجيا ليصل أدنى مداه سنة 2014 بنسبة 19% إلا أنه يبقى معتبرا، بينما مردودية الأصول (ROA) بمتوسط نسبة 02٪ وهو مؤشر ضعيف جدا يترجم إلى حد كبير جودة الأصول ومدى قدرتها على توليد الأرباح على المدى القصير. أما بالنسبة لمؤشرات السيولة يتضح جليا أنها نسبية ومتأرجحة بين الجيد والضعيف. بالنسبة للأصول في البنوك بمستوى 50% وهذا يدل أن نصف أصول البنوك هي تعاملات إقراضية وغير متنوعة.

من خلال ما سبق وبالرغم من أن متوسط المؤشرات تدل على تحسن وضع القطاع عن ما كان عنه في مرحلة سبقت 2010 إلا أنه لم يكن بالرقم المنشود في ظل ارتفاع الموارد التمويلية للبنوك الذي انعكس بسبب تطور عائدات الجزائر في قطاع المحروقات...، إن البنوك الوطنية تستفيد بشكل كبير من عمليات التطهير المالي المعتمدة منذ سنة 1990، وقد أعلن بنك الجزائر بأن عملية التطهير سوف يرفع عنها اليد بدأ من سنة 2012، وهذا سيطرح سؤالا عن مدى قدرة البنوك العمومية على تغطية عجزها وتنامي أعبائها خلال هذه الفترة التي تتسم بركود تضخمي، وعليه على البنوك مراعاة عنصر مهم وهو جودة أصول المحفظة الاستثمارية، هذا ما سيكشفه التحليل الجزئي أدناه لعينة من البنوك في الجزائر التي تعد الأحسن بين مثيلاتها.

الجدول رقم (03): يترجم بعض مؤشرات الصلابة المصرفية المطبقة من صندوق النقد الدولي %

المؤشرات	الفترة	2010		2011		2012		2013	
		AGB	Cpa	AGB	Cpa	AGB	Cpa	AGB	Cpa
حقوق المُساهمين	الأموال الخاصة ÷ مجموع الأصول.	15.15	17.04	13.29	15.17	09.50	15.30	07.19	غير متاح
	المخاطر العامة ÷ الأموال الخاصة.	06.94	15.35	09.13	17.57	14.35	22.09	11.93	غير متاح
تتعلق بالأصول	الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول.	45.03	00.22	27.93	00.19	30.14	00.21	33.66	غير متاح
	الودائع ÷ القروض .	81.29	136.33	97.94	95.77	10.61	100	112.8	غير متاح
النَّشاط الأساسي	أعباء باستثناء الفوائد ÷ الناتج الإجمالي.	05.82	02.28	05.12	01.95	05.20	01.72	01.45	غير متاح
	إيرادات الخدمات ÷ مجموع الإيرادات.	159.5	139.77	62.89	173.9	63.26	159.37	81.16	غير متاح

المصدر: تم الإعداد بناءا على تقارير البنوك.

الربحية هي القدرة على توليد الإيرادات والعائدات وتتعلق القدرة على توليد النقدية من العمليات الروتينية والأساسية للبنوك، فبالنسبة لمؤشرات حقوق المساهمين التي يمكن من خلالها قياس العائد على كل دينار مستثمر من حقوق الملكية، أي كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين بالإضافة لمؤشر المخاطر العامة المغطاة، الشكل أدناه يترجم أدائها، والمؤشرات مستمدة من معايير صندوق النقد الدولي، والتحليل المقدم يحاول تفسير وضعية المؤشرات خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم (03): مؤشرات حقوق المساهمين لبنك (AGB - Cpa)

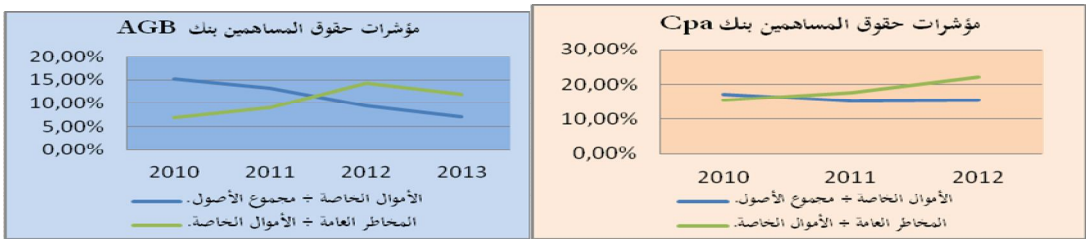

المصدر: تم الإعداد بناءا على **الكشوف المالية للبنك (AGB - Cpa)**

يشير مؤشر تغطية الأصول (الأموال الخاصة إلى مجمل الأصول) بالاستقرار بالنسبة للبنك العمومي وهذا متوقع، فعمليا لا تراعي البنوك العمومية لهذا المقياس كونها تعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي في ما يصطلح عليه "التطهير المالي" للذمة المصرفية التي تقوم به الخزينة دوريا...، المؤشر استقر بوقع 15%، خلال فترة الدراسة، فقد تم دعم الأموال الخاصة بالنسبة للبنوك سنة 2008، من أجل دعم سير البنوك خلال الفترة التي شهدت توسعا في عمليات الائتمان، من ناحية أخرى مؤشر (المخاطر العامة إلى الأموال الخاصة) تنامى في هذه المرحلة من 15% سنة 2010 حتى بلغ 25% سنة 2013، وهذا ناتج عن توسع عمليات الائتمان والعمليات المصرفية، خاصة وأن هذه الفترة شهدت تنامي القروض الموجهة للمؤسسات.

أما بالنسبة للبنك الخاص فمؤشر(الأموال الخاصة إلى مجمل الأصول) كان على نفس وتيرة البنك العمومي إلا أنه وصل لأدنى مستوياته عند نسبة دون من 10%، وهو مؤشر ينذر بأزمة أصول إلا أن البنك الخاص يعتمد بحجم كبير على مخصصاته العامة للأخطار وكذا الاحتياطات الأخرى لهذا نرى أنه بمنئى عن الخطر في هذه الفترة. وكذلك بالنسبة لمؤشر (المخاطر العامة إلى الأموال الخاصة) كذلك كان بنفس وضعية البنك العمومي إلا أنه بوتيرة وخطر أقل فقد تنامى من 08% إلى 10% خلال فترة الدراسة نتيجة ازدهار سوق القروض كما ذكرنا سلفا، وقد تقهقر في السنة

الأخيرة نتيجة عدة عوامل منها دعم بنود الاحتياطات على حساب مخصصات المخاطر العامة، وكذلك انخفاض الديون اتجاه المؤسسات المالية الأخرى وارتفاع في النتيجة المحققة بنسبة 50% عن السنوات السابقة، هذا وقد جمع البنك الموارد المرحلة من السنوات المالية السابقة، فكل هذا دعم البنك من ناحية التحوط للأخطار العامة للبنك.

عموما مؤشرات حقوق المساهمين لعينة الدراسة تراوحت بنسق مقبول عموما عند مؤشر 15% لكلا المؤشرين والبنكين هذه المؤشرات قد تكون مقبولة عموما عند البنك العمومي الذي يمتاز بخصوصية الدعم الحكومي، إلا أنه من الناحية النظرية مؤشر ينذر بأزمة أصول عند البنك الخاص لكن من الواضح أن البنك الخاص أولويته خلال الفترة كانت حول التوسع في السوق.

الشكل رقم (04): مؤشرات جودة الأصول (Cpa - AGB)

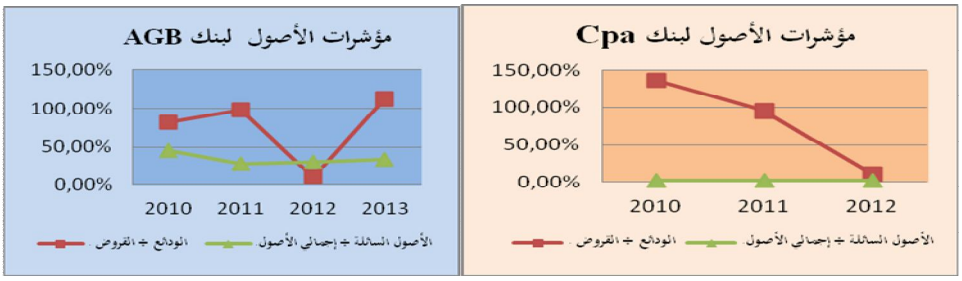

المصدر:تم الإعداد بناءا على الكشوف المالية للبنك (Cpa - AGB)

بالنسبة لمؤشرات جودة الأصول (مؤشر الودائع إلى القروض) الذي يقيس نسبة التمويل بالاعتماد على المورد الأساسي للبنك فكان يعتمد بنك Cpa على ودائعه بنسبة كبيرة بمعدل يتراوح بين 130% في سنة 2010 السنة الأولى للدراسة ونسبة 100% خلال السنة 2013، وهو مؤشر يدل على أن الودائع تتجه بصفة مباشرة للائتمان وليس لنشاط آخر يعني درجة تركيز عالية توحي بأزمة في حال ما إذا تدهور سوق ونشاط القروض كما حدث في الأزمة المالية الأخيرة حين انفجرت فقاعة أصول العقارات وما آل له الاقتصاد الأمريكي والعالمي على حد سواء. أما بالنسبة لمؤشر سيولة الأصول يتضح جليا مدى تأزم الوضع في خلال هذه السنة ويطرح تساؤل حول قدرة البنك على تسوية معاملاته الجارية خلال فترة التحليل فلقد كان المؤشر يوحي بأن محفظة الأصول غير منوعة وتصب في أصل أو استثمار معين والذي في العادة هي القروض كون درجة السيولة ضعيفة جدا لم يبلغ في أحسن أحواله 03%.

بالنسبة للبنك الخاص كانت وضعيته أحسن من ناحية الأصول السائلة حيث يتمتع بدرجة سيولة متوسطة بـ 30% تمكن البنك من الاعتماد على أصوله في حالة أزمات السيولة هذه النسبة جيدة على العموم فلا هي كبيرة تضع البنك في خطر تجميد للأصول ولا هي منخفضة كقرينه تجعله في خطر عسر مالي.

الشكل رقم (05): مؤشرات النشاط الأساسي في البنوك (Cpa - AGB)

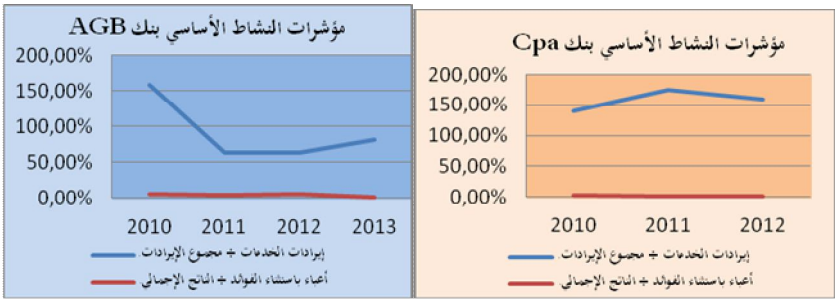

المصدر:تم الإعداد بناءا على الكشوف المالية للبنك (Cpa - AGB)

يتضح جليا من الشكل أعلاه مدى اعتماد بنك Cpa على الخدمات التقليدية فقط في تعظيم إيراداته كون المؤشر كان بوقع عالي ومتزايد في سنة 2010 بلغ حوالي 150% في ارتفاع مستمر هذا المؤشر من الناحية النظرية جيد جدا إلا أنه يشير أن البنك يتركز في نشاط الخدمات التقليدية فقط ويعاني من خطر التركيز، في حين البنك الثاني AGB أظهر توجه معاكس حيث يظهر أن للبنك مصادر ثروة غير ذي الخدمات التقليدية. أما بالنسبة لمؤشر الأعباء

باستثناء الفوائد أي ما ينجر عن نشاط غير الإقراض فكان جيدا بالنسبة للبنك Cpa لأنه في الأساس يعتمد على الإقراض، بينما معتبرة في AGB بمتوسط 05%.

3.4 التقييم باعتماد نموذج التقييم الأمريكي (CAMELS): نتناول نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في تحليل السلامة المصرفية من خلال تطبيقه على البنوك محل الدّراسة، ;ما نشير إليه هو أن النّظام المصرفي الجزائري لا يعتمد هذا النموذج على غرار بعض الدول الأوربية نجد نماذج أخرى منها علي سبيل المثال النّموذج الفرنسي الذي يستخدم نظام "**ORAP**" أو نظام "SIGAL" وايطاليا بنظام "**PATROL**" وألمانيا التي تستخدم نموذج يرمز إليه بـ " **BAKIS**" وتحتوي تلك النّماذج علي مجموعة من المؤشرات تشتمل علي عدد من النسب المالية تختص في تحليل جودة الأصول (في ألمانيا يحتوي هذا المؤشر علي 18 نسبة)، هذا ما جعل النظام الجزائري يبني نموذج خاص به أيضا يدعى نظام التنقيط المطوّر **SYNOBA** وهو مستوحى من النموذج الأمريكي، بالرغم من أن النموذج جاهز للتطبيق منذ 2012 إلا أنه لم يعم تطبيقه على البنوك التجارية بعد واستعماله محصور على البنك المركزي حاليا، لهذا ارتأينا إلى التقييم البنكي من خلال النّموذج الأمريكي.

أ.كفاية رأس المال (Capital Adequacy): يصنف في مرتبة (01) مستويات رأس المال والنسب المالية تتجاوز جميع المتطلبات القانونية، الأداء القوي للأرباح إدارة العمليات المصرفية والنمو الجيد للأصول الحجم المنخفض للأصول المتعثرة أما التصنيف (02) لديه خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (01)، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، في حين التصنيف من الدرجة (03) حين يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة ولكن يظهر نقاط ضعف رئيسية في أحد العوامل، ومن أسباب التصنيف أيضاً هو المستوى المرتفع للأصول التي تواجه مشاكل والتي تتجاوز (25%) من إجمالي رأس المال فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله. وهي في حد ذاتها عوامل كافية لتدمير مستويات رأس المال لدرجة قد تقود إلى الإعسار.

أما التصنيف (04) تشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم مخاطر العمليات المصرفية. ويكون بالعادة لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز 50% من إجمالي رأس المال، كما يشهد هذا المصرف خسائر كبيرة في معاملاته الأجنبية أو العمليات الائتمانية، و/أو تحقيق نتائج سلبية. في حين التصنيف الأخير تعتبر معسرة بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتلافي خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الأوراق المالية، وتبادل العملات الأجنبية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف[26].

الشكل رقم (06): مؤشر كفاية رأس المال لبنك (Cpa - AGB)

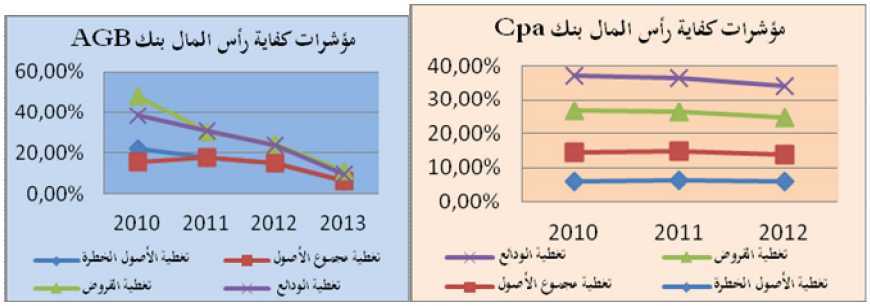

المصدر: تم الإعداد بناءا على الكشوف المالية للبنك (Cpa - AGB)

بالنسبة لمؤشر تغطية الأصول الخطرة لبنك القرض الشعبي الجزائري، الذي تراوح بين (08-07%) يجعل البنك في وضعية ضعيفة إتجاه حركة الدورة المصرفية، فبالرغم من كون البنك يعد أحد أكبر البنوك في الجزائر، إلا أنه ليس بمنئ عن خطر الأزمة، هذا المؤشر مخيف فعلا ولعل فترة الرواج التي كانت سائدة آنذاك جعلت البنك يتوسع على حساب هذه المؤشرات، لذا على البنك محاولة التخلص من بعض الأصول المالية خاصة الحساسة لأسعار الصرف. أما بنك AGB فالمؤشر كان أحسن عموما بواقع 20%سنة 2010 ثم نتج تذبذب نتيجة التوسع غير المحكم في السوق المصرفية، ليصل أدنى مستواه مع نهاية فترة الدراسة بوقع 08%، لذا على البنك محاولة التعديل بين حجم الأموال القاعدية ومجمل الأصول المرجحة بالمخاطر خصوصا الحساسة لأسعار الصرف. وتشير نسبة تغطية إجمالي الأصول (الأموال الخاصة القاعدية÷مجموع الأصول) الخطرة سنة 2010، إلى الوضع الحرج فلم تتجاوز أعلى نسبها (08%) وهي تغطية القروض حيث بقيت مستقرة خلال فترة الدراسة وهي تغطية ضعيفة، هذا المؤشر الذي يعبر عن هامش الأمان لمجمل نشاط البنك. خلال هذه المرحلة عموما كان يراعي التوسع في منح التمويل، بدليل نمو حجم أصوله الخاصة بالعملاء وتنامي نتيجة السنة المالية إلى حجم نشاطه الأساسي. هذا بالنسبة للبنك العمومي، أما البنك الآخر AGB فكان مؤشر التغطية سنة 2010 بنسبة 17% وهي نسبة جيدة عموما تدهورت مع سنة 2012-2013 لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ بداية نشاط البنك في الجزائر سنة 2004 لتصل إلى 07%، نتيجة توسع البنك في نشاطه ويعتبر هذا البنك أكبر البنوك الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري حاليا فلوحده يحوز على نصف موارد البنوك الخاصة يليه بنك Bnp & S.Ginéral، وعليه على البنك محاولة ضبط التوسع في أصوله مع حجم رأسماله الأساسي والقاعدي على حد سواء حتى لا يقع في مشكلة عسر أو تعثر.

أما المؤشر الأخير، مؤشر تغطية القروض فلم يكن في أحسن نسبه بالنسبة لبنك Cpa أكبر من 12% لتنامي التعامل مع القروض الموجهة للمؤسسات إلا أنه مقبول عموما. أما بنك AGB فبالرغم من تذبذبه الشديد من تغطية بوقع 50%سنة 2010، تدهور مع توسع البنك في نشاطات تمويلية لقطاع الأفراد فنسبة 30% سنة 2011، ثم ليصل إلى أدنى مستوى له في السنة الأخيرة للدراسة بوقع 10.5%، فعلى البنك ضبط حالة التوسع الكبير على حساب أمواله القاعدية، أما بالنسبة لمؤشر تغطية الودائع التي تترجم إلى حد كبير مدى مراعاة البنك إلى مصادر نشاطه الأساسية فكانت تتراوح ما بين 09-10% بالنسبة للبنك العمومي وهو مؤشر جيد حسب تعليمة بنك الجزائر فيما يخص هذا الصدد (05%)، بالنسبة لبك الخليج بالرغم من تدهوره الشديد تدريجيا من 40% سنة 2010 إلى 10% في السنة الأخيرة إلا أنه كان مطبقا لتعليمة بنك الجزائر.

وعليه من خلال ما تقدم نلاحظ أن بنك القرض الشعبي كانت مؤشرات كفاية رأس المال بالنسبة لمعيار تغطية الودائع ومعيار تغطية القروض يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة ولكن يظهر نقاط ضعف رئيسية في مؤشرين لدا حسب رأينا يتوافق مع التصنيف في الخانة 03 . بنك خليج الجزائر كانت مؤشرات كفاية رأس المال يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة ولكن يظهر نقاط ضعف فقط في السنة الأخيرة باعتبار أنها ناتجة عن التوسع المفرط، لدا حسب رأينا يتوافق مع التصنيف في الخانة 02 .

ب. مؤشرات جودة الأصول (Assets Quality): بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول،كما أن مخاطر الإعسار في المؤسّسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثلا لوكالات والمرهونات والتجارة بالمشتقات، إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين[27].

بنك القرض الشعبي الجزائري وبالنسبة لمؤشر (الإيرادات الصافية ÷متوسط قيمة الأصول) الذي يقيس معدل النشاط الأساسي إلى محفظة الأصول الكلية للبنك (الشكل رقم 05)في سنة 2010 بلغ نسبة 13% وهو مؤشر غير

مرضي لأن هذا دليل على أن الأصول المالية غير منوعة وإنما متأتية من نشاط واحد غالبا هو القروض. بالرغم من ارتفاعه المحسوس خلال السنوات الأخرى 13.44% يبقى ضعيفا جدا، ثم 15.66% سنة 2012 نتيجة توسع نشاط البنك (توسع في أصل معين من المحفظة). بالنسبة للمؤشر الثاني وهو (الودائع ÷ القروض) والتي توضح قدرة البنك على خلق الائتمان من مصادره الذاتية، تبين أن المؤشر في اضطراب من مستوى جيد سنة 2010 بنسبة حوالي 140%، بمعنى أن البنك يعتمد على ودائع عملاءه في خلق تمويل. ثم تقهقر إلى 95%، ووصل لأدنى مستوى له سنة 2012 بنسبة 10%. والسؤال المطروح هو في مدى مراقبة بنك الجزائر كونه الجهة الوصية على ذلك في ضبط التوسع غير الرشيد للبنوك*. أما بالنسبة لمستوى الأصول السائلة في سنة 2010 بلغت النسبة 02% سنة 2012/2011 على التوالي كانت 01.90%/02.10% وهو مؤشر ضعيف فعلا، ومدى قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ضعيف هذا يحتم البنك على اللجوء الدوري لسوق بين البنوك وبالتالي أعباء استغلال أكبر يؤثر على جودة المحفظة الاستثمارية، والأسوأ من ذلك المؤشر ينذر بأزمة عسر مالي في أسوء الأحوال قد تتطور إلى تعثر مالي.

أما بنك الخليج وبالنسبة لمؤشر(الإيرادات الصافية ÷ متوسط قيمة الأصول) فكان سنة 2010 تقدر بـــ 30% وهو متوسط على العموم حيث تساهم الأصول في عائد البنك، هذا المؤشر تذبذب إلى 04% السنة الموالية دليل على نمو حجم الأصول الهائل للبنك في ضرف سنة واحدة في حين الإيرادات تنمو ولكن بوقع أقل وهي في هذه الحالة توضح أن البنك في مرحلة نمو، وقد بقيت على نفس النسق بمعدل ضعيف بقية سنوات الدراسة. بالنسبة لمؤشر الأصول السائلة ومدى قدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات قصيرة الأجل ومدى قدرته على تحويل الأصول فكان على العموم أكبر من 30% وهو مؤشر جيد يضمن للبنك تلافي أزمة عسر مالي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مؤشر الودائع إلى القروض لم يكن بالمستوى الجيد حيث لم يتعدى 01 صحيح في خلال الفترة المدروسة ويدل على أن البنك يحاول توسيع محفظة القروض بقدر ما يمكن من أجل اكتساح السوق المصرفية، وتبقى سنة 2010 هي سنة خلل بالنسبة للبنك الخاص كون جميع المؤشرات السابقة أشارت لذلك والقوائم المالية تشير إلى النقاط التالية (الأصول العامة للبنك نمت باطراد هذه السنة، الضرائب الجارية والمؤجلة تم تسديدها لأول مرة منذ بداية نشاط البنك، ارتفاع الديون على شكل سندات، ارتفاع بنود الأعباء باستثناء الفوائد لأكثر من 100%) كل هذه المؤشرات كانت استثنائية في هذه السنة.

وعليه من خلال ما تقدم نلاحظ أن مؤشرات جودة الأصول في بنك CPA تظهر نقاط ضعف رئيسية في في المؤشرات لذا حسب رأينا يتوافق مع التصنيف في الخانة 04. أما بنك خليج الجزائر فكانت مؤشرات الجودة غير جيدة ولا تخضع لقواعد جودة الأصول(بالرغم من فترة الرواج في الاقتصاد الجزائري حينئذ) وعليه حسب رأينا يتوافق مع التصنيف في الخانة 04.

ج. مؤشرات سلامة الإدارة (Management): سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسّسات المالية إلا أنه في الحقيقة يصعب دراستها فهي تصنف طبقا لسياسة التقييم المركب في ضوء العديد من العوامل والمؤشرات كفهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية ومدى الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول، أو الأداء المالي وبالنظر إلى نوعية الأصول وكفاءة رأس المال والأرباح والسّيولة وغيرها من المؤشرات التي تساعد في فهم كفاءة النَّشاط، وفي ضوء عدم تضمن القوائم المالية المنشورة لأي بيانات تتعلق بهذه الأمور، وعدم وجود أي إمكانيات لنا في الاطلاع أو الحصول علي البيانات الكافية بشأن أغلب القضايا والتي غالبا ما يتم تحديدها من خلال الزيارات التفتيشية

* وخير مثال على ما قد ينجر من تبعات ذلك هو ما حدث في الأزمة المالية الأخيرة حين تمادت المؤسسات المالية في منح قروض دون دراسات لجدوى المشاريع والنتيجة كانت أزمة عالمية.

الميدانية وكذلك الاستبيانات التي تعد لهذا الغرض يصعب علينا وضع تصنيف لهذا العامل.لذا تم حساب نسبة المصاريف العامة إلى نتيجة الاستغلال لتعطينا تلميحا عن هذا المؤشر:

الشكل رقم (07): مؤشر سلامة الإدارة لبنك (Cpa - AGB)

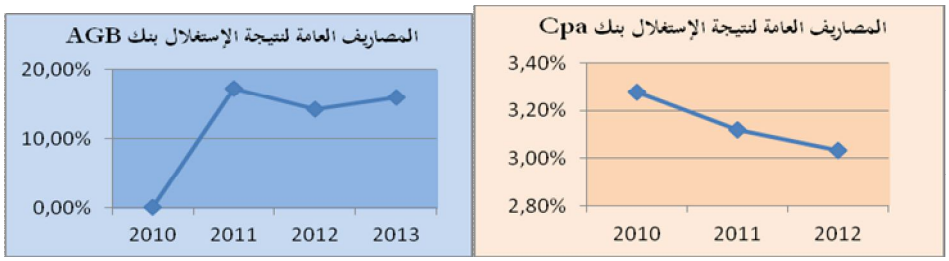

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على الكشوف المالية للبنك (Cpa - AGB)

بالنسبة لـ **Cpa** يدل الاتجاه المتناقص على تقهقر النسبة من 03.30% سنة 2010 تقابله نتيجة استغلال (14017 مليار دينار)، ثم في سنة 2012/2011 لتشير إلى 03% مقابل نتيجة استغلال (8510/ 10661مليار دينار) وأعباء استغلال تنمو باطراد مع نتيجة الاستغلال، تشير هذه المؤشرات لمدى تحكم البنك الجيد في المصاريف، وأن باقي المصاريف المسجلة لا تمس نشاط البنك الرئيسي بمعنى هي مصاريف خارج الاستغلال، ولعل الخبرة الكبيرة للبنك وتخصصه في مجال تمويل معين ساعده كثيرا. أما بنك **AGB** فيتضح جليا مدى تنامي المؤشر وهذا طبيعي مقارنة بحجم توسعه الكبير في العمليات المصرفية حسب المؤشرات السابقة، رغم ذلك لا يشير المؤشر إلى أزمة ولكن عليه ضبطه فقد يسبب بعض المشاكل الفنية، تمثل هذه المرحلة مرحلة الأولى للفشل المصرفي وهي مرحلة الحضانة.

وعليه من خلال ما تقدم نلاحظ مؤشرات جودة الإدارة في بنك Cpa حسنة وتتوافق حسب رأينا مع التصنيف في الخانة 02. أما بنك AGB كانت المؤشرات في هذا المجال تنذر بخطر تشغيل لكن بما أن فترة الدراسة (رواج وتوسع في الائتمان) فحسب رأينا يتوافق مع التصنيف في الخانة 03 .

د. مؤشرات الإيرادات والربحية (Earnings) : تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية الأداء، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة محفظة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال عدة مؤشرات تحدد نسبة العائد على الأصول ونوعية وتركيبة العناصر المكونة للدخل بالإضافة لاعتبارات أخرى. ويمكن إدراج تنقيط عناصر الربحية في الجدول أدناه:

درجة التصنيف	نسبة العائد
01	1.5Roa>
02	1.5<Roa<0.75
03	0.75<Roa<0.4
04	0.40 <Roa<0
05	0Roa< 0

المصدر : عاشوري صوريا، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة ماجيستير، دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 103.

الشكل رقم (08): مؤشر الإيرادات والربحية لبنك (Cpa - AGB)

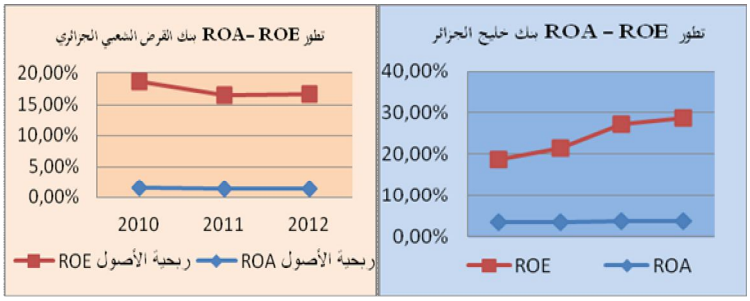

المصدر: تم الإعداد بناءا على الكشوف المالية للبنك (Cpa - AGB)

تعد مردودية الأموال الخاصة في البنكين مرضية حيث كان المتوسط لبنك **Cpa** يشير إلى 15% طوال فترة الدراسة بينما **AGB** أعلى من 20% حيث بلغت دروتها سنة 2013 إلى 30% وهو مؤشر جيد هذا وقد صرح بها بنك الجزائر في2013[28]، على أن القطاع المصرفي الجزائري لا يعاني مشكل من هذه الناحية. نمت أرباح بنك خليج الجزائر بشكل كبير خلال فترة الدراسة لينافس بذلك البنوك العمومية من ناحية مؤشر العائد على الأصول لم يتعدى في أحسن أحواله لمجمل البنكين 03%، وهو ضعيف حيث يشير إلى أن هناك أصل معين يحقق النشاط الفعلي للبنك وليس هناك تنويع لمحفظة الأصول.

وعليه من خلال ما تقدم نلاحظ مؤشرات الربحية في بنك **Cpa** متوسطة حيث أوفى بمؤشر على حساب آخر ولا يتوافق مع مؤشرات الربحية السليمة حيث يظهر نقاط ضعف رئيسية في عائد الأصول لذا حسب الجدول أعلاه يتوافق مع التصنيف في الخانة 04. أما **AGB** كانت مؤشراته تشبه غريمه العمومي وعليه حسب الجدول أعلاه يتوافق أيضا مع التصنيف في الخانة 04.

ه. مؤشرات السّيولة والتمويل (Liquidity) : يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، وعنصر السيولة أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع البنوك في مشكلات فشلها في الوفاء بالتزاماتها، فإذا واجه البنك مشكلات معقدة في تدني جودة أصوله فإنه يصاب بالخسائر مما ينعكس بدوره على المؤشرات العامة للسلامة المصرفية، خصوصا أنه أثبتت الدراسات الاقتصادية وأجزمت على أن معظم الأزمات المصرفية سببها الرئيس في السيولة[29]. فالبنوك التي تصنف سيولتها من المستوى ممتاز(صنف01) تتوفر على سيولة تدعم تقلبات الودائع إلى القروض وتوفر مستوى رقابة وإشراف عالية، بينما المستوى الجيد(صنف 02) له نفس العوامل التي تصنف الأول لكن وجود فقط بعض النقاط كتوفر عنصر وغياب آخر، التصنيف (04/03) تظهر نقاط ضعف رئيسية وعدم حنكة المؤسسة في إدارة السيولة أما بالنسبة للتصنيف الأخير فيحصل عن لجؤ البنك للبنك المركزي من أجل دعم مشاكل السيولة[30].

الشكل رقم (09): مؤشر السيولة لبنك (Cpa - AGB)

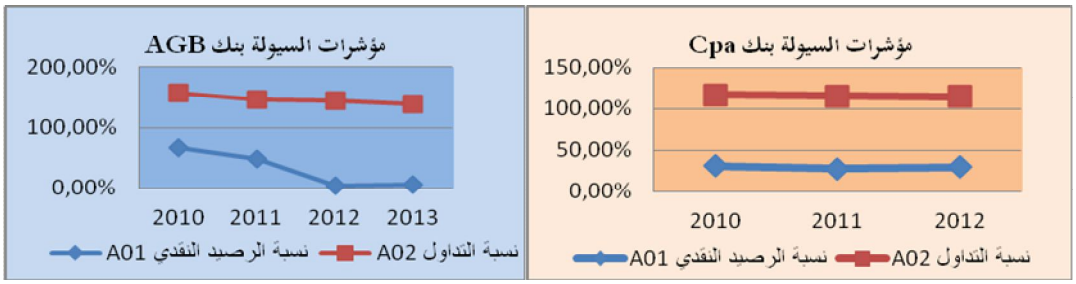

المصدر:تم الإعداد بناءا على الكشوف المالية للبنك (Cpa - AGB)

بلغت نسبة الرصيد النقدي لدى Cpa حوالي 30 % في خلال فترة الدراسة بمعنى أنها في مستوى مرضي ليس هناك لا مبالغة في السيولة وبالتالي خطر تجميد ولا إجحاف وبالتالي خطر عسر مالي، والأحسن محاولة تضييقه لمستوى(30/25%)، أما التداول كانت نسبة التداول خلال السنوات فوق 01 صحيح وهي النسبة المثالية إذا قارناها بالمؤشر المعتمد من طرف لجنة بال للمدى المتوسط والطويل. وفي بنك AGB بلغت نسبة الرصيد النقدي أكبر من 50 % في السنتين الأولى بمعنى أنها في مستوى جيد ثم تدهورت إلى دون 04% كما نبهنا سابقا، لأن مؤشر جودة الأصول أشار لذلك، بفعل تنامي الأصول وإهمال الأصول عالية السيولة و التوسع في الإقراض الذي كان موجها مع المؤسسات الخاصة، عموما فالبنك بمقدوره ضبط هذه النسبة كون السنة الأخيرة تحسنت عن سابقتها إلا أنه غير كاف لتجنيب البنك خطر عسر مالي. أما نسبة التداول طوال فترة الدّراسة تراوحت في مجال أكبر من 01 صحيح (100%) وهو النسبة المثالية حيث بلغت أعلى مستوياتها 160% سنة 2010، يوحي بان البنك يتحكم في موارده القصيرة متناسبة مع أصوله المتداولة.

وعليه من خلال ما تقدم نلاحظ مؤشرات السيولة في بنك القرض الشعبي الجزائري مرضية ويتوافق مع التصنيف في الخانة 03. وكذلك بنك خليج الجزائر كانت مؤشراته تشبه **Cpa** مع التصنيف في الخانة 03.

و. مؤشرات مخاطر السوق (Sensitivity Of Market Risk): بالنسبة لسعر الصرف واصل بنك الجزائر خلال السنوات الأخيرة إتباع سياسة التعويم الموجه بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار الصرف، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي الخارجي، ومن الضروري أيضا زيادة تدعيم معدل الصرف عن طريق تحسين الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات وكذا تدعيم القدرة التنافسية الخارجية [31].

بالنسبة لمعدلات الفائدة فبنك الجزائر يعطي اهتماما متزايدا ويبرز من بين قنوات الانتقال الهامة للسياسة النقدية في الجزائر إلى جانب (سعر الأصول، سعر الصرف، تمويل المصارف، التوقعات، إلخ). وبما أن السوق الجزائرية لا تخضع لآليتي العرض واطلب في هذا الخصوص، إلى جانب أن الفترة المدروسة كانت تتسم بوضع اقتصادي رائج وفي ظل بحبوحة مالية لذا وبالاعتماد على تقرير بنك الجزائر للمرحلة المدروسة قمنا بتصنيفه ضمن مخاطر سوق محدودة مع التصنيف في الخانة 02.

4.1.تنقيط و تقييم وضعية البنوك بنموذج CAMELS: الجدول أدناه هو التّنقيط حسب CAMELS سنقوم فيه بجمع سلم الترتيب وبعدها بقسمة المجموع على 06 سوف يسمح لنا بمعرفة وضعية البنك خلال فترة الدّراسة التي امتدت 04 سنوات.

الجدول رقم (04): التنقيط حسب نظام **CAMELS**

الصفة	Rating Range المدى	Rating Scale التنقيط
قوي	1 – 1.4	1
مرضي	1.6- 2.4	2
معقول	2.6- 3.4	3
هامشي – خطير	3.6- 4.4	4
غير مرضي	4 - 6.5	5

المصدر: عاشوري صوريا، مرجع سبق ذكره، ص 76.

العنصر	Cpa	AGB
C	03	02
A	04	04
M	02	03
E	04	04
L	03	02
S	02	02
TOTAL	03	2.83

بنك Cpa متوسط التصنيف كان يظهر نقاط القوة والضعف أي وجود بعض القصور في عناصر السلامة وقد رُتّب في الخانة 03 بتصنيف معقول لـذا على البنك رقابة ومتابعة لصيقة والاهتمام بعناصر (C,A) من أجل تحسين وضعيته فهو يعرف قصور في هذه العناصر، أما بالنسبة لبنك خليج الجزائر فلم يكن حظه أوفر بتصنيف أحسن فقد احتل نفس التصنيف لكن عليه الاهتمام بالعناصر التالية (A,M) حتى تتحسن وضعيته.

الخلاصة:

لما كان بنك الجزائر يبدي اهتماماً بأهمية المحافظة على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي خاصة في ضل تبعات الأزمة الأخيرة، فان هذه الدّراسة أتت لتحليل وتوصيف لأهم مؤشرات السلامة المصرفية (La sécurité bancaires) في النظام المصرفي الجزائري، والتي جاءت نتيجة تطور السّوق المصرفية العالمية ونتيجة التأثر بما أصدرته لجنة بازل من مقررات، بداية بالتعرف على هذه المؤشرات والنسب المالية المطبقة فيها، ومدى تطابقها مع المعايير الدولية لقواعد السّلامة المصرفية ومن ثم تقييم قواعد الصلابة المصرفية وفق مؤشرات FMI & CAMELS ، ومحاولة تشخيص الوضعية المالية والاقتصادية للبنك ومن ثم إبداء الرأي من خلاله، ومن الجدير بالذكر أن توجه نتائج هذه الدّراسة، بشكل عام تتماشى وتقرير بنك الجزائر حول تطور الوضعية النقدية والاقتصادية للبلاد خلال الفترة المدروسة. وقد أفضت الدراسة إلى عامل مهم هو أن النظام المصرفي الجزائري يعاني من مشكل تركيز في الأصول وأبرز عيانا وبوضوح مدى تدني معايير جودة الأصول. وعليه ومن خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع بالقول أنه وفضلا لإصلاحات المختلفة منذ صدور الأمر 03-11 فقد تعزز تسيير المخاطر المصرفية، كما تعد مؤشرات صلابة النظام المصرفي معتبرة بل وتعزز البعض منها في الأربع سنوات الأخيرة، وان وضعية القطاع المصرفي متينة على العموم بحكم أنه لم يتضرر بالصدمة الخارجية القوية 2008-2009.

لذا ومن أجل تدعيم الاستقرار في القطاع المصرفي والمالي عموما على الجهات الوصية مراعاة عنصر التنويع من خلال دعم أساليب الاستثمار خارج محفظة القروض وهذا قد لا يتسنى إلا من خلال إعادة النظر في القواعد والقوانين العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات النقدية والمصرفية في الجزائر.

الهوامش والمراجع :

[1] - صندوق النقد الدولي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، قضايا اقتصادية، 2005، ص01.

[2] - FMI, **Indicateurs de Solidité Financière** , guide D'établissement 2006, p 02.

[3] - أحمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005، ص02.

[4] - أحمد طلفاح، نفس المرجع السابق، ص03.

[5]- Diarra Lacina ،**ANALYSE DE L'IMPACT DE LA REGULATION SUR LA PRISE DE RISQUE PAR LES BANQUES**, *mémoire dans les exigence'obtention le garde Master* en Economies du développement، UNIVERSITE DU SUD TOULON VAR ،la France, p 30, 2013 /2012.

[6] - *Banque Algérie , RÈGLEMENT N°**14-01** DU 16 février 2014* ***PORTANT COEFFICIENTS DE SOLVABILTÉ APPLICABLES AUX BANQUES ET ÉTABLISSEMENTS FINANCIERS***, *JOURNAL OFFICIEL N° 56, Correspondant au 25 SEPTEMBRE 2014.*

[7] - *https://www.bis.org/publ/bcbs238.htm* .

[8] - *FMI, **Indicateurs de Solidité Financière** , Op-Cite, P 281.*
[9] *-A.Labdie, **Credit management-Gerer le risque client**, Economica, Paris,1996 p 173.*
[10] *-E.Cohen, **Analyse financiere- Economica**, Paris, 1990, p 506.*
[11]*- Pinches.G and Mingo, **Multivariate Analysis Of Industrial Bond Ratings, Journal Of Finance**, 28 March, 1973, P 18.*

[12] - شريف ريحان، و آخرون، **الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية- من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21-22 أكتوبر 2012، ص10.

[13] - ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل02" دراسة تطبيقية على المصارف العالمة في فلسطين**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص 27.

[14] - علي عبد الله شهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك**، ـــــــ، ص 18.

[15] - جعفر الخطاب، **إعادة هيكلة المصارف- دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص154.

[16]- FMI, **Indicateurs de Solidité Financière** , Op-Cite, P 76.

[17] - المادة 02، الفقرة أ، النظام رقم **08-04**، المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، **يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية**.

[18] - المادة 71 من الأمر **03-11** المؤرخ في 26 غشت 2003 **المتعلق بالنقد والقرض**: لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، و بإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى.

[19] - بنك الجزائر، التقرير السنوي، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2013، ص130.

[20] - Fonds monétaire international, Op-Cite ,p 08.

[21] - http://www.uabonline.org/ar/events/seminars/stresstestingandliquiditymanagementintim/223

[22] - Fonds monétaire international, Op-Cite ,p 19.

[23] - بنك الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 186.

[24] - ارجع إلى: المقرر رقم **14-01** المؤرخ في 02 جانفي 2014، **يتضمن نشر قائمة البنوك و قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر**

[25] - Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2014, P 76.

[26] - علي عبد الله شهين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[27]- علي عبد الله شهين، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[28]-Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2013, p 82.

[29] - يوسف بخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي(CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**- دراسة حالة بنك (BADR)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، العدد10، 2012.

[30] - علي عبد الله شهين مرجع سبق ذكره، ص 31.

[31] - بنك الجزائر، تقرير 2012، مرجع سبق ذكره، ص87.